الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

ش إ م ف أ م
P.I.E.E.M
181

بالتعاون مع:
مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حـــول

أيـام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

آثار الأزمة المالية العالمية على التشغيل

من إعداد الباحث:

إعداد: أ. علوني عمار
أستاذ مساعد
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة سطيف

ملخص :

تتناول هذه المداخلة مدى تأثير الأزمة المالية و الاقتصادية لسنة 2008 على التشغيل في الدول المتقدمة بعدما انهارت الكثير من أقطاب المال و الصناعة و ما ترتب عنه من تسريح للعمالة رفعت من معدلات البطالة بشكل ملحوظ سواء في دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية و الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول للحد من تدهور العمالة و ما يتبعها من مشكلات اقتصادية و خاصة المساعدات المقدمة للعديد من المؤسسات المالية و الاقتصادية حتى لا تتعرض للإفلاس بالإضافة إلى الاعتماد على تدعيم المؤسسة الصغيرة نظرا لصمودها أمام آثار هذه الأزمة.

مقدمة :

تعتبر الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ أوت 2008 من أخطر الأزمات منذ الثلاثينات أي منذ أزمة 1929. إن أزمة 2008 سرعان ما تحولت من أزمة سيولة و أزمة ائتمانية على مستوى العالم الى ازمة اقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي الذي بدأت مؤشراته من الولايات المتحدة الأمريكية مرورا بالاتحاد الأوروبي و الصين و بالتالي أثرت الأزمة على الاقتصاد العالمي برمته و لم يعد هناك أي اقتصاد في منأى عن هذه الأزمة و لو اختلفت و تفاوتت درجة التأثير.

المحور الأول : أسباب الأزمة المالية 2008 :

« subprime » ولدت الأزمة المالية العالمية .الأخيرة نتيجة ما أطلق عليه بالرهون العقارية الأقل جودة التي ظهرت في العام 2007 بسبب فشل ملايين المقترضين لشراء عقارات في الولايات المتحدة الأمريكية تسديد ديونهم للبنوك مما أدى إلى أزمة مست قطاع المال في الاقتصاد الأمريكي، وصلت تبعاتها إلى أوروبا و آسيا مخلفة سقوط العديد من مؤسسات المال و الأعمال.

إن بداية الأزمة انطلقت مع إعلان مؤسسة(ليمان براذرز) عن إفلاسها ، كانت هذه بداية رمزية خطرة على أساس أن هذه المؤسسة التي تأسست في القرن التاسع عشر ونجت من أزمة 1929، أدى هذا برئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي السابق القول "أن المؤشرات تدل على سقوط مؤسسات كبرى جديدة بعد مؤسسة ليمان براذرز".

لقد طرحت الكثير من التساؤلات آنذاك حول أسباب الأزمة، هل هي عابرة سببها اضطراب سوق العقار و بالتالي مجرد حركة تصحيحية في الأسواق المالية أم هي انفصال الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي.

لقد اعتبر البعض الأزمة المالية 2008 سببها بنيوي أعمق مما يتصور البعض و المتمثل في العولمة النيوليبرالية و التي بدأت في سبعينات القرن العشرين و ما رافقها من تحرير لأسواق المال و نزع كل القيود المنظمة لها و بالتالي فإن توسع الأسواق المالية التي تعولمت بسرعة و بات القطاع المالي مسئولا عن نصف النمو الاقتصادي في بريطانيا و كذا الأمر بالنسبة للقطاع المالي في الولايات المتحدة، يعني هذا الاعتماد بشكل كامل على المضاربة و ليس الاقتصاد الحقيقي.

المحور الثاني: من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية:

مثلما سبقت الإشارة إليه فقد كان الاعتقاد في البداية أن الأزمة مجرد اختلال في نظم الإقراض و الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن سنة 2008 شهدت انهيار مؤسسات مالية ضخمة و اضطرت مؤسسات أخرى إلى الاندماج خوفا من الانهيار، هذا الزلزال طال مؤسسات كبرى في أوروبا و آسيا و كانت البداية من المؤسسات المالية.

توقعاتها أن (OCDE)بعد مدة بالطوية و بعد انكشاف أثار الأزمة أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية حول النمو الاقتصادي في العالم قد انخفضت في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان و منطقة الاورو، كما توقعت بدخول اقتصاديات الدول السابقة الذكر في كساد حيث سينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2.8٪ مع نهاية سنة 2008 و يتواصل ذلك إلى غاية 2009، كما أعلن رئيس بنك انجلترا عن دخول بريطانيا في كساد منذ منتصف عام 2008، أما الاقتصاد الياباني فقد انكمش ب 0.1٪ و تراجع الناتج القومي الياباني بمعدل 0.4٪، إن الأزمة المالية العالمية ل 2008 أثرت بشكل متسارع على اقتصاديات البلدان المتقدمة حيث عرفت هذه الاقتصاديات انكماشا أثر على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية أما الدول الإفريقية فقد حذر المسئولون في عدة هيئات دولية من أن ضخ المليارات لإنقاذ الاقتصاديات المتقدمة سيؤثر على المساعدات المالية التي كانت ستوجه إلى الكثير من الدول الإفريقية لمحاربة الفقر و الأمراض، حيث انقطعت فجأة المعونات المبرمجة لهذه

الدول المقدرة بحوالي 104 مليار دولار، مع العلم أن هذه الدول لا تستطيع أن تحقق تنميتها الاقتصادية بدون المساعدات الدولية.
إن التقارير التي قدمها كلا من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أشارت إلى أن معانات الدول الفقيرة ستتضاعف، هذا بالإضافة إلى انخفاض الطلب العالمي على السلع و الخدمات، إن ارتباط اقتصاديات الدول النامية بالدول الغربية سيسبب لها متاعب لا يستطع تحملها، حيث العلاج الجماعي لم يجدي نفعا فكل دولة انزوت للبحث عن حلول انفرادية.
إن تأثر الدول العربية بالأزمة المالية العالمية اختلفت درجاته حسب علاقة الدولة بالعالم الخارجي و لذا فالسوق العربية خسرت ما يقارب 200 مليار دولار منذ بداية الأزمة و مع انخفاض أسعار النفط من 250 دولار إلى 55 دولار للبرميل هذا الانخفاض أثر على الدول العربية النفطية و على ميزانياتها العامة و معدلات النمو الاقتصادي فيها، حيث أوصت الدورة 88 الوزارية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في نوفمبر 2008 عدة توصيات من شأنها التخفيف من حدة الأزمة منها:
* إنشاء هيئة تمويل عربية لتشجيع و تنمية القطاع الخاص.
* صندوق لتمويل المشروعات الصغيرة برأسمال قدره 70 مليار دولار مع صندوق عربي للطوارئ
إن تداعيات الأزمة المالية بدأت تظهر جليا على الاقتصاد العالمي خلا الربع الأخير من سنة 2008، لقد أكدت التقارير الاقتصادية سواء المتعلقة بالاقتصاد الأمريكي أو الاقتصاد العالمي أن هذه الأزمة ستمس معظم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل ارتفاع العجز في الميزانية العامة لمعظم الدول، التراجع في معدلات الاستهلاك و انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين و مؤشرات التصنيع، كما سيرتفع العجز في الموازين التجارية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي و تراجع انتقال رؤوس الأموال، مع ارتفاع معدلات البطالة " لهذا أدت هذه الأزمة إلى ظهور نوع من عدم الاستقرار و التذبذب في الأسواق المحلية العالمية و تخوف المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد و الاستثمار.
المحور الثالث : آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي :
لقد خلفت الأزمة المالية 2008 العديد من الآثار السلبية على اقتصاديات جميع بلدان العالم و لو بدرجة متفاوتة تحكمها درجة انفتاح البلد و حجم علاقاته الاقتصادية و المالية مع العالم الخارجي هذه الآثار تتمثل في الآتي:
تراجع الإنتاج العالمي من 3.2٪ في 2008 إلى حوالي 2.5٪ مع نهاية 2010 و هذا ما يوضحه الجدول الآتي :

جدول (1) توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الإنتاج العالمي

السنوات / الإنتاج العالمي	2008	2009	التوقع 2010
الانتاج العالمي	3.2	0.5 -1.0-	1.5 إلى 2.5
الدول المتقدمة	08	3.5- إلى 3.0-	0.0 إلى 0.5
الولايات المتحدة	1.1	-2.6	0.2
منطقة الأورو	0.9	-3.2	0.1
الدول الصاعدة و السائرة في طريق النمو	-0.7	-5.8	-0.2

المصدر : تقرير مدير صندوق النقد الدولي لمجموعة 20 المنعقدة في 13-14 مارس 2009 متواجد على موقع الصندوق www.worldbank.org، ص4
* تراجع الإنتاج الصناعي حيث توقع صندوق النقد الدولي انخفاض الإنتاج الصناعي إلى حوالي 20٪ مع نهاية 2009 بعد ما كان حوالي 10٪ في جانفي 2002.
* انخفاض مستويات الصادرات من السلع و الخدمات إلى أدنى مستوياتها منذ ما يقرب من 20 سنة و هذا راجع إلى الكساد الذي بدأ يغزو اقتصاديات الدول الصناعية و حتى الدول الواعدة و النامية.
* تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث من المتوقع أن ينخفض إلى ما دون 4٪ في كل دول العالم و ما دون 4.5٪ في الدول الصناعية.
لقد حددت منظمة الأمم المتحدة من خلال التقرير الذي قدمه أمينها العام في ماي 2009 حول آثار الأزمة المالية العالمية على التنمية في الآتي :

* انخفاض رؤوس الأموال الخاصة المتدفقة إلى الدول النامية ب 50٪ مع نهاية 2008 فانتقلت من حوالي 1000 مليار دولار سنة 2007 إلى 500 مليارد‌ولار سنة 2008 مع التوقع بانخفاض ثاني مع نهاية 2009 و هذا مرده للقلق و التخوف الذي تبع الإعلان عن أزمة مالية عالمية في أوساط المستثمرين.
* انخفاض النفقات المخصصة للقاعدة الهيكلية التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل، هذا الانخفاض سجل في جل دول العالم بسبب انخفاض عائدات الصادرات من المواد الأولية في الدول النامية أو بسبب توجيه الدول المتقدمة جزء من نفقاتها للتخفيف من حدة الأزمة و إنقاذ نظامها المالي.
* انخفاض المبادلات التجارية الدولية مع نهاية 2008،حيث أشارت تقارير المنظمة العالمية للتجارة أن سنوات 2008 و 2009 عرفت تراجعا كبيرا و مهما في المبادلات الدولية مرجعها انخفاض الطلب في الدول الصناعية الكبرى بما فيها منطقة الأورو و الولايات المتحدة.
* انخفاض أسعار المواد الأولية صعب من مهمة الدول التي تعتمد على مدا خيل الصادرات من هذه المواد في تمويل برامجها التنموية.
* تفاقم مشكلات الدول الفقيرة بسبب الإجراءات التي فرضتها الدول المتقدمة للخروج من الأزمة و خاصة التعديل في حجم المساعدات المالية أو الطلب على العمالة و تخفيض فاتورة استيراد المواد الأولية.
* عجز موازين مدفوعات غالبة دول العالم فالبنك الدولي توقع أنه مع نهاية سنة 2009، 98 دولة تصبح عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، قد يصل العجز إلى 268 مليار دولارفي 2009 أما بالنسبة للدول ذات الدخل الضعيف فعجزها الخارجي قد يصل إلى 140 مليار دولار خلال السنة المذكورة آنفا، قد يصل الرقم إلى 700 مليار دولار في العالم.
* الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الحالية ستضاف إلى الأزمة الغذائية و التي لم تنتهي بعد، فحسب المنظمة العالمية للتغذية قد يضاف إلى عدد سكان العالم الذين يعانون من نقص الغذاء 115 مليون شخص سنة 2008 مما يرفع العدد الإجمالي في العالم إلى أكثر من مليار شخص.
* وفقا لنتائج الأزمات المالية و الاقتصادية السابقة يقع أثرالأزمة بشكل كبير على المرأة من حيث البطالة و الفقر.
* أثرت الأزمة المالية و الاقتصادية بشكل ملحوظ على سوق العمل، فالمنظمة العالمية للعمل تتوقع أن يرتفع عدد العاطلين عن العمل في العالم و ارتفاع معدلات البطالة مما يجعل معدلات الفقر ترتفع بشكل كبير و انخفاض مستوى المعيشة.
* وفقا لتوقعات المنظمات الدولية و الخبراء فإن الانخفاض الذي ستعرفه النفقات العامة الاجتماعية في ميزانيات جل دول العالم تكون عواقبه كبيرة على الخدمات الاجتماعية مما يولد الاضطرابات و عدم الاستقرار في الكثير من الدول مع تنامي و تزايد النقد.
* تقلص الميزانيات المخصصة لحماية البيئة و تحسين المحيط و تسيير المياه يعرقل جهود دول العالم في القضاء على التلوث و التغيرات المناخية، فانخفاض أسعار المحروقات قد لا يشجع الدول على الاستثمار في البحث عن مواد بديلة نظيفة.

المحور الرابع: أثار الأزمة المالية على التشغيل :

لقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على الاقتصاد العالمي و زادت الأمور توترا بعدما فشلت المحاولات الأولى لاحتواء الأزمة فعلى الرغم من آلاف المليارات من الدولارات التي تم ضخها منذ الإعلان عن الأزمة لطمأنة المستثمرين و وقف نزيف التراجع إلا أنه كان للأزمة المالية آثار سلبية كبيرة على التشغيل و بالتالي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العالم و لقد أعلن المكتب الدولي للعمل في 2008 أن 50 مليون شخص سيحالون على البطالة و مئات الملايين من العمال سيجدون أنفسهم ضمن العمال الفقراء و معدلات بطالة مرتفعة تستمر للعديد من السنوات.
لقد أثبتت تجارب الأزمات العالمية السابقة أن عودة الاستقرار و الانتعاش بعد الأزمة لا يعالج مشكل البطالة بشكل أسرع فالعودة إلى معدلات بطالة منخفضة يتطلب وقتا أطول فبعض الدول في العالم احتاجت إلى أكثر من 03-05 سنوات حتى استطاعت معالجة آثار الأزمة الأسيوية على التشغيل خلال أزمة 1997.

- واقع التشغيل في ظل الأزمة المالية-الاقتصادية العالمية الراهنة :[1]

إن الركود الذي مس اقتصاديات جل دول العالم و خاصة اقتصاديات الدول المتقدمة جراء الأزمة المالية الاقتصادية كان له الأثر الكبير على التشغيل في العالم بحيث:

* عرفت كل دول العالم انخفاض حاد في استثمارات، الاستهلاك، الإنتاج و المبادلات الدولية مما انعكس على فقدان الكثير من مناصب العمل.
* ارتفع عدد البطالين في العالم ب 14 مليون بطال فقط خلال سنة 2008 ففي دول المنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية سجل أكثر من 07 ملايين شخص في قائمة البطالين في الفترة الممتدة من جويلية 2008 و فيفري 2009.
* في الولايات المتحدة الأمريكية 5.4 مليون وظيفة ألغيت ما بين جويلية 2008 و فيفري 2009 حيث ارتفع معدل البطالة إلى 8.5٪ في نفس الفترة.
* إسبانيا ضيعت حوالي 766000 وظيفة في السداسي الأول من سنة 2009 حيث ارتفع معدل البطالة إلى 17.4٪ و مس أكثر من 04 ملايين شخص.
* ارتفع معدل البطالة في كل من ايرلندا حيث بلغ حوالي 10٪ في فيفري 2009 و في روسيا الفيدرالية ارتفع عدد البطالين بحوالي مليون بطال في الفترة من ماي 2008 إلى جانفي 2009، أما كوريا الجنوبية فقد ضيعت حوالي 1.2 مليون منصب عمل ما بين جوان 2008 و فيفري 2009.
* القطاعات التي مسها تسريح العمال هي قطاعات الإنتاج الموجهة للتصدير بالدرجة الأولى نظرا لانخفاض الطلب العالمي على الكثير من المنتجات بسبب الركود.
* يتوقع أن ينتقل 200 مليون عامل إلى عمال فقراء بفعل الأزمة المالية العالمية.
* يتوقع صندوق النقد الدولي أن الأزمة المالية– الاقتصادية العالمية ستزيد من معانات الكثير من الأشخاص في العالم حيث يضاف حوالي 50 مليون شخص في العالم إلى تعداد الفقراء الحالي (أي أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم) و هذا التوقع يخص فقط سنة 2009.
* تزايد عدد المؤسسات المتعثرة خلال السنوات القادمة بالإضافة إلى المؤسسات التي تعثرت ما بين سنوات 2008–2009، فقد بلغ عدد البنوك المفلسة إلى ما يقارب 85 بنكا حسب بعض المصادر إلى حد اليوم بالولايات المتحدة، بالإضافة إلى برامج و مخططات الخروج من الأزمة التي انتهجتها بعض المؤسسات المالية و الصناعية الكبرى، كل هذا أدى إلى ضياع ما يقارب 525000 منصب عمل خلال شهر ديسمبر 2008 في الولايات المتحدة و 2.6 مليون منصب عمل منذ بداية الأزمة حيث لم تعرف الولايات المتحدة الأمريكية ذلك منذ نصف قرن.
* توقع المكتب الدولي للعمل ارتفاع عدد البطالين في العالم الى210 مليون بطال.

لقد حذرت الكثير من المنظمات الدولية و منهم المنظمة العالمية للعمل من تفاقم البطالة حيث من المتوقع أن يضاف ما بين 20 الى25 مليون بطال إضافي لعدد البطالين في العالم بحلول عام 2010 هذا بالإضافة إلى دخول 45 مليون طلب عمل أي لأول مرة لسوق العمل مما يزيد من الضغط على الحكومات .
إن تجارب الدول من خلال الأزمات المالية و الاقتصادية السابقة تبين مدى تواصل مشكلة البطالة بعد الانتعاش الاقتصادي فقد احتاجت الدول إلى وقت طويل قبل إن تعيد معدلات البطالة إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

2) أثار الأزمة المالية العالمية على التشغيل في دول الاتحاد الأوروبي:

وصل معدل البطالة في منطقة الأورو (ZE16) أي مجموعة الستة عشر دولة إلى 9,5% في جويلية 2009 مقابل 9,4% في جوان من نفس السنة، بينما كان في حدود 7,5% في جويلية 2008، أما في مجموعة 27 وصل معدل البطالة إلى 9,0% في جويلية 2009 مقابل 8,9% في جوان من نفس السنة، ويعتبر أعلى معدل بطالة في هذه الدول منذ ماي 2005، فحسب Eurostat (الجهاز المكلف بالإحصائيات في دول الاتحاد الأوروبي) فإن عدد البطالين في دول الاتحاد الأوروبي (UE27) وصل إلى 21,794 مليون شخص في جويلية 2009، أما عدد البطالين في مجموعة الأورو (ZE16) وصل إلى 15,090 مليون شخص في جويلية 2009، لقد ارتفع عدد البطالين رجال من 6,9% إلى 9,3% وعدد البطالين نساء من 8,3% إلى 9,8% خلال الفترة السابقة الذكر، كما وصل معدل البطالة للأشخاص أقل من 25 سنة إلى 19,7% في (ZE)

و19,8% في (UE27). والجدول الموالي يوضح معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي بما فيها منطقة الاورو (جويلية 2009)

جدول (2): معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي (جويلية 2009)

الدولة	معدل البطالة%
هولندا	3.4
الدنمارك	5.3
رومانيا	6.2
لوكسمبورغ	5.4
انجلترا	7.7
بلجيكا	8.0
بولونيا	8.2
ألمانيا	7.7
اسبانيا	18.5
فنلندا	8.7
ايطاليا	7.4
لطوانيا	16.7
فرنسا	9.8
دول منطقة الاورو ZE16	9.5
دول الاتحاد الاوروبي UE27	9.0

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/euroindicators,p2

جدول (3): معدل البطالة في دول الاتحاد الأوروبي من (جويلية2008 – جويلية 2009)

	أقل من 25 سنة				رجال				نساء			
	جويـــ 08/	ماي/ 09	جوا/ 09	جويـــ 09/	جويـــ 08/	ماي/ 09	جوا/ 09	جويـــ 09/	جويـــ 08/	ماي/ 09	جوا/ 09	جويـــ 09/
ZE 16	15,4	19,4	19,6	19,7	6,9	9,1	9,2	9,3	8,3	9,6	9,7	9,8
UE 27	15,4	19,5	19,7	19,8	6,6	8,9	9,0	9,1	7,4	8,8	8,9	9,0

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/euroindicators,p2

من الجدول يتضح أن عدد البطالين الشباب الأقل من 25 سنة ارتفع من 15,4% إلى 19,5% وهو الأعلى منذ أكثر من 05 سنوات.

جدول (4):عدد البطالين في دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة الاورو (من جويلية 2008 إلى جويلية 2009) / مليون

	جويلية 2008	مارس 2009	جويلية 2009
ZE16	11,826	14,255	15,090
UE27	16,683	20,458	21,794

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/euroindicators,p2

لقد ارتفع عدد البطالين في دول الاتحاد الأوروبي من حوالي 19 مليون سنة 2000 إلى 21,794 مليون في سنة 2009 وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (5):عدد البطالين في دول الاتحاد الأوروبي ومنطقة البورو (من 2000 إلى 2009)

الوحدة:مليون

السنوات / الدول	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
ZE16	10	12	13.5	13.9	14	13.6	12	9.2	11.8	15
UE27	18	18.5	20	20.1	20.1	20.2	17.3	16.5	16.6	21.9

المصدر: http://ec.europa.eu/eurostat/euroindicators,p2

3) أثار الأزمة المالية على التشغيل في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:

بلغ عدد البطالين في دول OCDE في سنة 2008 حوالي 34 مليون بطال ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 42 مليون بطال نهاية 2009 وهو معدل لم تعرفه هذه الدول منذ التسعينات. والجدول الموالي يوضح معدلات البطالة وعدد البطالين في مجموعة دول OCDE:

جدول (6): معدلات البطالة وعدد البطالين في مجموعة دول OCDE:

الدول	% البطالة				عدد البطالين (مليون)			
	2007	2008	2009	2010	2007	2008	2009	2010
كندا.	6,0	6,1	7,0	7,5	1,1	1,1	1,3	1,4
المكسيك.	3,4	4,1	4,6	4,4	1,5	1,9	2,1	2,0
و. م. أ.	4,6	5,7	7,3	7,5	3,1	8,8	11,4	11,8
الدول الأوروبية أعضاء OCDE، UE19، UE15.	7,1	6,9	8,0	8,3	16	15,8	18,3	19,6
أستراليا	4,4	4,3	5,3	6,0	0,5	0,5	0,6	0,7
زلاندا الجديدة	3,6	4,0	5,4	6,0	0,1	0,1	0,1	0,1
اليابان	3,9	4,1	4,4	4,4	7,6	2,7	2,9	2,9

مجموع OCDE	5,6	5,9	6,9	7,2	31,3	34,0	40,1	42,1

المصدر: www.oecde.org/document/0/0,3343,fr/html,p:3

من الجدول نلاحظ أن معدل البطالة من المتوقع أن يرتفع في دول OCDE إلى 7,2 سنة 2010 مقابل 5,6 سنة 2007، وعدد البطالين حسب نفس التوقعات قد يصل إلى أكثر من 42 مليون بطال في 2010 وهذا يجعل الحكومات تبحث عن حلول مختلفة لأجل التحكم في معدلات البطالة للسنوات المقبلة.

4- من أزمة تشغيل إلى أزمة اجتماعية :

إن ارتفاع معدلات البطالة في كثير من دول العالم جراء الأزمة المالية سيولد العديد من المشكلات الاجتماعية .

* تدني مستوى المعيشة وما يصحبه من أمراض و فقر و تدنى قدرة الفرد على تلبية حاجياته الأساسية.
* البطالة تولد الكثير من الأمراض الاجتماعية، العنف، الجريمة وتهدد حتى الاستقرار الاجتماعي و السياسي.
* إن الأزمة المالية العالمية أجبرت الملايين في الولايات المتحدة الأمريكية التخلي عن مساكنهم لصالح البنوك المقرضة لعدم قدرتهم على تسديد أقساط القروض.
* في الكثير من الدول الأشخاص الذين فقدوا مناصب عملهم لا يستفيدون من منح خاصة بالبطالة مما زاد في معاناتهم المهنية.
* ثمانية بطالين من 10 في بعض الدول لا توجد لديهم حماية اجتماعية.
* الشعور بعدم العدالة تغذي كثيرا عدم الاستقرار الاجتماعي فحسب دراسة لمنظمة العمل الدولية فان 95 دولة من أصل 165 معرضة لاضطرابات اجتماعية و عدم الاستقرار، كما أشار إلى ذلك أحد المسوؤلين في الأمن الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية حيث اعتبر (الخطر القادم على الأمن القومي الأمريكي يأتي من الأزمة المالية الحالية و الإجراءات المتخذة للسيطرة عليها)

المحور الخامس : الحلول المقترحة لمعالجة البطالة :

إن أثار الأزمة المالية العالمية على التشغيل في العالم كانت كبيرة فغالبية المؤسسات الكبيرة سواء مؤسسات مالية أو إنتاجية أو خدمية خفضت من عدد موظفيها حيث سرحت الآلاف منهم أحالتهم على البطالة مما جعل الحكومات تبحث عن البدائل للتخفيف من حدة البطالة و ما ينجر عنها من مشاكل اقتصادية و اجتماعية ومن بين هذه البدائل الحلول المقترحة من طرف المنظمات الدولية التي تتمحور حول :

* تقديم منح للبطالين مع تشجيع أرباب العمل في الحفاظ على العمالة
* تخصيص نفقات لتأهيل و إعادة تأهيل الأشخاص الذين فقدوا مناصب عملهم قصد توجيههم للمهن التي يكون الطلب عليها أكثر.
* تدعيم العمل الحر حيث تقدم الدولة كل الإعانات للبطالين الذين يرغبون في خلق نشاط خاص
* تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل الحفاظ على مناصب العمل و خلق مناصب عمل جديدة
* تشجيع الحوار بين الحكومة و النقابات من أجل التوصل إلى حلول واقعية تأخذ في الاعتبار مصلحة الموظف و مصلحة رب العمل.

أما الإجراءات التي اتخذتها معظم الدول و بصفة انفرادية لمواجهة أثار الأزمة على التشغيل ممكن استعراضها كالأتي :

* عملت دول الاتحاد الأوربي على تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في مجال ضمان القروض، فمن أجل تدعيم هذا القطاع خاصة في مجال التمويل، فقد

خصصت فرنسا ما يقارب 23 مليار أورو لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أما ألمانيا فقد تم وضع ما يسمى (ميثاق من أجل التنمية الاقتصادية و التشغيل)اتخذت فيه إجراءات خاصة بتدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تحافظ على مناصب العمل بالإضافة إلى تدعيم خاص للتي تصدر لخلق وظائف عمل جديدة.

لقد اعتبر الكثير من الباحثين أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أخر المتضررين من الأزمة العالمية و بذلك فان حمايتها و تدعيمها هو الحل البديل للانهيارات التي عرفتها المؤسسات الكبرى ، لقد وضعت كل الدول في برامجها المخصصة للإنعاش الاقتصادي تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأولوية على أساس أن لديها مميزات تؤهلها للنمو تشمل في قربها من عملائها و محدودية تكاليفها التشغيلية و قدرتها على التحكم في مشاريعها داخل نطاق عملها

إن الأزمة المالية العالمية بينت مدى قدرة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الصمود فبعد ما انهارت كبريات الشركات و قذفت بالآلاف من العمال إلى البطالة بقى هذا القطاع محافظا على مناصب العمل المتواجدة فيه بل أن بعض النشاطات فيه ساهمت في خلق وظائف جديدة.

المراجع:

1. **د. عبد الرحمان البسام:** أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي، الغرفة التجارية والصناعية، جدة، نوفمبر 2008. موقع الغرفة التجارية والصناعية، جدة،www.jcci.org.sa .

2. Note du FMI pour la réunion du C-20, 13, 14 Mars 2009. www.UN.org/fr/EconcrisissuMIT.

3. الأزمة المالية العالمية 2008 من ويكيبيديا المجموعة الحرة. http://ar.wikipedia.org/wilci/File://D:/20%202008/Mht

4. **رامي خير:** حلقة بحث بعنوان: الأزمة المالية العالمية، تحت إشراف الدكتور سليمان العلي، كلية الاقتصاد، جامعة حلب. منشورة على الموقع: www.Aleppeeconomics.com

5. Thierry linard de Guertechin, de la crise financière a la récession économique, document d'analyse et de réflexion, Janvier 2009. http://www.centreavec.be,

6. **محمد الفاتح عبد الوهاب العتيبي:** أثر الأزمة المالية العالمية مع الاقتصاد السوداني، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2487، الصادرة بتاريخ 06/12/2008.

7. الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة، الصفحة الاقتصادية، www.Aljazzera.net

8. Anatomie de le crise, conférence des nations UNIES sur la crise financière et économique, Mondiale et son incidence sur le développement, DPI/2535B, Mai 2009, Rapport du secrétaire général,www.un.org/documents.

9. Le chômage aux Etats-Unis à son plus haut niveau depuis 16ans : article publié le 09 Janvier 2009, source le monde, Fr avec AFP et reuters.

10. منشورات صندوق النقد الدولي حول الأزمة المالية العالمية على موقع الصندوق: .www.IFM.org
– الآفاق الاقتصادية الإقليمية للشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2008.
– تداعيات الأزمة المالية العالمية على البلدان المتدنية الدخل، جانفي 2009.
– الآفاق الاقتصادية العالمية، الانكماش والانتعاش، ديسمبر 2009.

11. La situation des PME suite à la crise financière, document sur: www.MELCHIOR.fr/1.8729.0/HTML.

12. المنظمة الدولية للعمل: آثار الأزمة المالية والاقتصادية على البلدان العربية، أفكار بشأن استجابة سياسات الاستخدام والحماية الاجتماعية، بيروت 2009، منشورات منظمة العمل الدولية على الموقع: www.ilo.org.LB أو www.ilo.org/publns

13. ONU, commission de l'Union Africaine, la crise financière mondiale son impact sur l'Afrique: Réunion du comité d'expert, le caires 2-5 Juin 2009.

14. Bureau international du travail, faire face à la crise mondiale de l'emploi, conférence international de travail 98ème session 2009, Genève, Mai 2009.

15. **د. حازم الببلاوي:** الأزمة المالية العالمية "محاولة للفهم"، بحث منشور على الموقع: HECP://www.iid-alraid.com.

16. OCDE, Incidence de la crise économique sur l'emploi et le chômage dans les pays de l'OCDE, Novembre 2008. http://www.OCDE.org/0/0,3343,FR-2649-1-1-1-1-,00.hTM.

17. EUROSTAT, communiqué de presse, 1/09/2009. http://ec.europa.eu/euroindicators.

18. **الداوي الشيخ:** الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مداخلة في إطار مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 13-14 مارس 2009، تم الإطلاع عليها على الموقع: www.jinan.ed.lb/conf/mony/3/drdaouicheikh.PDF.